A registered Political Party
ECI Registration No. 56/89/2011/PPS-I

بيان حزب "أنا بهارات

د. سوبود تشاندرا روي
PhD, MSc, LLB.

الرئيس الوطني

تُعلن بهارات، أي الهند، عن نفسها دولةً مستقلةً ذات سيادةٍ ديمقراطية. إنّ أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية يقتضي الحكمَ وفقاً لإرادة الأغلبية، ممّا يستلزم تحقيقَ رغباتهم. إذا قبلنا بهارات كديمقراطيةٍ فاعلة، فإنّ كلَّ ما يجري هنا يجب أن يُفسَّر على أنه تجسيدٌ مباشرٌ لإرادة هذه الأغلبية. إذن، فإنّ الجوعَ المستشري والأميةَ والبطالةَ وسوءَ الحالةِ الصحيةِ التي تُبتلى بها الملايين، والإجراءاتِ المُتَّخَذةِ من الدولةِ بشكلٍ مُتَقَلِّبٍ وتعسُّفيٍّ تحتَ غطاءِ السلطةِ القانونية، والفسادَ المُستشري المُتَوَطِّنَ الذي يتخلَّلُ كلَّ مُستوياتِ المجتمع - كلُّ هذا يستدعي صمتَنا المُطلقَ الذي لا يقبلُ الجدال. لأنه، إذا كان لهذه المهزلةِ المسماةِ بالديمقراطيةِ أيُّ مصداقية، فإنَّ أياً من هذه الحقائقِ البغيضةِ لا يمكنُ أن يوجدَ دونَ موافقتِنا الجماعيةِ الصريحة.

مثلما يُوفّر الأبُ القوتَ لعائلته، يُغذّي المُزارعون الأمّةَ بأكملها. هذا يرفع منطقياً المجتمعَ الزراعيَّ الجماعيَّ إلى اللقبِ المُستحقِّ "أبُ الأمّة". ومع ذلك، عندما

نواجهُ الواقعَ المُروّعَ لمئاتِ الآلافِ من المُزارعين الذين دُفعوا إلى الانتحارِ بسببِ الجوعِ والدَّين، أين يُمكن لبهارات الديمقراطيةِ المزعومةِ أن تُخفيَ عارَها الكامل؟ هذا التناقضُ الصارخُ لا يقبلُ سوى تفسيرٍ واحد: تحتَ ستارِ الديمقراطية، يتعرّضُ شعبُ هذه الأمّةِ لخداعٍ مُستمرٍّ مُحتقر.

قبلَ التطرّقِ إلى القضيةِ الأساسية، لِنُفكّر في مشكلةِ الفسادِ المُستشري. الصّراخُ العامُّ لاستئصالِهِ بأيِّ ثمن، باعتبارهِ العائقَ الرئيسيَّ أمامَ التقدّمِ الوطنيّ. تُطالبُ باستعادةِ مليارات الروبياتِ التي تمَّ تحويلُها بشكلٍ غيرِ قانونيٍّ خارجَ البلاد. ولكن هنا، يطرحُ سؤالٌ حاسم: هل هذا يعني أنَّ غالبيةَ هذه الأمّةِ غيرُ أمينةٍ بطبيعتِها؟ كيفَ يمكنُ لنظامٍ كهذا أن يستمرَّ داخلَ ديمقراطيةٍ مفترضة؟ لا يمكنُ تحويلُ هذه المبالغِ الهائلةِ إلى الخارجِ دونَ المرورِ عبرَ القنواتِ القانونيةِ المُثبتة، ممّا يعني الموافقةَ الضمنيةَ للأغلبيةِ على هذه النهبِ بالذات. من البديهيِّ أنَّ القِدرَ المثقوبَ لا يحتفظُ بالماء، ومع ذلك نستمرُّ في سكبِ الماءِ في وعاءٍ كهذا بالضبط. برفضِنا إصلاحَ أو استبدالَ هذا النظامِ المعيب، نضمنُ استمرارَ الهدرِ المُستشري.

ولكن مثلما لا يمكنُ تطهيرُ الملحِ من ملوحتِهِ، لا يمكنُ استئصالُ الفسادِ من هذه الأمّة. هذا لأنَّ الظلمَ يُشكّلُ الأساسَ لهذه الدولة. لفهمِ هذا، يجبُ أن ندرسَ الهدفَ الحقيقيَّ للقواعدِ واللوائحِ التي نسميها "قوانين". لقرونٍ، حكمَ البريطانيون هذه الأرضَ بهدفٍ واحد: الاستغلالُ والنهبُ غيرُ المُعيقِ لمواردِها. مثلما قد يربطُ المرءُ أطرافَ جسدٍ لسحبِ الدمِ بسهولةٍ أكبر، رُبطَ شعبُ بهاراتفارشا بعددٍ كبيرٍ من القوانين. حوّلت هذه القوانينُهُم فعلياً إلى عبيدٍ للإمبراطوريةِ البريطانية.

على الرغم من هذا القمع، تجرأ الكثيرون على الحلم بالاستقلال، مُتحمّلين تعذيباً لا يوصف، بما في ذلك الإعدام شنقاً. لم يُبدِ الحكام الاستعماريون أيَّ ندمٍ على مذبحة الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء العُزّل في جاليانوالا باغ في البنجاب، وهي مذبحةٌ نُفّذت بإطلاق نارٍ عشوائيّ. قيل لنا إنَّ هذا العملَ المُروّعَ نُفّذَ بالكاملِ "وفقاً للإجراءاتِ القانونيةِ المُثبتة". من الضروريِّ أن نتذكّرَ أنَّ هذه "القوانين" وُضعت من قبلِ البرلمانِ البريطانيِّ بقصدٍ صريحٍ لإخمادِ أيِّ فكرةٍ عن الحريةِ والانعتاقِ من عقولِ شعبِ هذه الأرض.

تُعلنُ كتبٌ لا حصرَ لها أنَّ في 15 أغسطس 1947، ظهرت المنطقةُ التي تُسمّى "الهند" كدولةٍ مُستقلة، مُحقّقةً أحلامَ مُناضلينا من أجلِ الحريةِ المُبجّلين. ومع ذلك، تكشفُ نظرةٌ فاحصةٌ أنَّ في ذلك اليوم، مثلَ العديدِ من القوانينِ البريطانيةِ الأخرى، دخلَ قانونٌ آخرُ حيزَ التنفيذِ فقط - "قانونُ استقلالِ الهند، 1947". عندَ السؤالِ، لم يدّعي أحدٌ تقريباً أنّه رأى هذا القانونَ شخصياً. لقد قرأوا ببساطةٍ في الصحفِ أو سمعوا في الراديو أنَّ البلادَ أصبحت "مُستقلة" في ذلك اليوم. في الواقع، لم يُؤسّس هذا القانونُ "الهند" كدولةٍ مُستقلة. داخلَ الإقليمِ البريطانيِّ السابقِ "الهند"، أنشأَ القانونُ مُجردَ "دومينيينِ جديدين": "الهند" و"باكستان". حيثُ كانت هناك سابقاً مُستعمرةٌ واحدةٌ، "الهند"، تمَّ تقسيمُها ببساطةٍ إلى جزأين - ممّا أدّى أساساً إلى إنشاءِ مُستعمرتينِ لتسهيلِ الإدارة، تُسمّى "دومينيينِ جديدين" في المصطلحاتِ القانونية. الأهمُّ من ذلك، نصَّ القانونُ على أنَّ سلطةَ اختيارِ الرئيسِ التنفيذيِّ لكلٍّ دومينيون - الحاكمُ العامُّ - لم تكن بيدِ شعبِ الدومينيونِ المُختصّ. بدلاً من ذلك، عيّنَ العاهلُ البريطانيُّ الحاكمَ العامَّ، كما هو منصوصٌ عليه صراحةً في المادةِ 5 من قانونِ استقلالِ الهند، 1947.

من الحقائقِ المُذهلةِ أنّه بينما يحملُ القانونُ عنوانَ "قانونُ استقلالِ الهند"، لا تظهرُ كلمةُ "استقلال" نفسها في أيِّ مكانٍ في نصِّهِ. قبلَ عامٍ، في عام 1946، أنشأت الحكومةُ البريطانيةُ الجمعيةَ التأسيسيةَ لوضعِ دستورٍ للدوميونيون. من الضروريِّ أن نتذكّرَ أنَّ أياً من أعضاءِ هذه الجمعيةِ التأسيسيةِ لم يكن "مواطناً هندياً". ظهرَ مُصطلحُ "مواطنٌ هنديٌّ" لأولِ مرّةٍ في "دستورِ الهند"، الذي دخلَ حيزَ التنفيذِ في 26 يناير 1950. حتى ذلك التاريخِ على الأقل، كان جميعُ سكانِ الإقليمِ البريطانيِّ رعايا بريطانيين قانونياً. لذلك، كان كلُّ ما يحتويهِ ذلك الدستورُ خاضعاً بطبيعتِهِ لإرادةِ العاهلِ البريطانيّ. يبقى هذا الدستورُ نفسُهُ القانونَ الأسمى للبلاد، وحتى لو رغبَ في ذلك، لا يمكنُ استبدالُهُ من قِبلِ المواطنينَ الأحرارِ لهذا البلدِ بدستورٍ جديد. هذا لأنَّ أيَّ مُحاولةٍ لاستبدالِ الدستورِ ستُعرقلُها حُكمٌ من المحكمةِ العُليا يحظرُ تعديلاتٍ على "ميزاته الأساسية". دعونا لا ننسى أنَّ المحكمةَ العُليا نفسها أُنشئت بموجبِ بندٍ من ذلك الدستورِ نفسِهِ.

هذا يعني أنَّ السادةَ الاستعماريينَ السابقينَ قد أملوا أيضاً الآلياتِ الدقيقةَ لحُكمِ أنفسِنا. بالنظرِ إلى هذا الواقع، أينَ استقلالُنا؟ لتوضيحِ ذلك بشكلٍ أكثرَ وضوحاً، لنُفكّر في هذه المُشابهة: تخيّل بيعَ أرضٍ حيثُ يشترطُ البائعُ أنّه، من "كرمِهِ"،

سيبني كوخاً على الأرض، والمشتري، بعدَ الشراءِ، مُلزمٌ بالعيشِ في ذلك الكوخ. يجوزُ للمشتري إصلاحُ الكوخِ إذا لزمَ الأمرُ، لكنّه ممنوعٌ منعاً باتاً من هدمِهِ - أي تغييرِ "ميزاته الأساسية" - وبناءِ، على سبيلِ المثالِ، منزلٍ من الخرسانة. إذا استمرَّ هذا الشرطُ بعدَ إتمامِ البيعِ، فإنَّ البيعَ، في نظرِ القانونِ، باطلٌ، لأنَّ سيطرةَ البائعِ على الأرضِ لم يتمَّ التخلّي عنها بالكامل.

لِنُسلّم بأنّه خلالَ الفترةِ المُضطربةِ التي كانت فيها شبهُ القارةِ هذه تمرُّ باضطراباتٍ هائلة، قد يبدو قبولُ مثلِ هذا الشرطِ الطريقةَ الوحيدةَ للتغلبِ على الأزمة. ومع ذلك، في هذه الحالةِ، كان يجبُ أن يتضمّنَ الدستورُ مادةً تنصُّ صراحةً على أنّه، بعدَ "الاستقلال"، سيكونُ للبرلمانِ سلطةُ التصديقِ على الدستورِ، وإذا لزمَ الأمرُ، إنشاءُ دستورٍ جديدٍ ليحلَّ محلَّ القديم. كما هو واضحٌ بشكلٍ قاطع، لا توجدُ مادةُ تصديقٍ كهذه في الدستور. هذا يعني أنَّ دستوراً مُصمّماً للدومينيونِ البريطانيِّ المعروفِ باسمِ "الهند"، ويُناسبُ العاهلَ البريطانيَّ، قد فُرضَ على الشعبِ كالقانونِ الأسمى للبلاد. هذا يتناقضُ بشكلٍ صارخٍ مع أحلامِ مُناضلينا من أجلِ الحريةِ المُبجّلين، الذين سعوا إلى تحريرِ شعبٍ بهارات من الحُكمِ والاستغلالِ البريطانيّ. كان المُتطلبُ الأساسيُّ لهذا التحريرِ هو تفكيكُ القيودِ البريطانيةِ القمعيةِ المعروفةِ باسمِ "القوانين"، التي صُمّمت لإبقاءِ الرعايا البريطانيين في خضوعٍ دائم.

حتى بعد 15 أغسطس 1947، وحتى بعد 26 يناير 1950، ظلت غالبية القوانين التي وضعها البريطانيون سارية المفعول في الإقليم المعروف الآن باسم "الهند". من خلال أحكام داخل "الدستور"، مُنحت هذه القوانين التي وضعها البريطانيون فرصة جديدة للحياة، مع الحفاظ على نفس القيود التي أبقت السكان غير قادرين على الحركة لقرون. نتيجة لذلك، تستمر البلاد في التعرض للنهب بلا رحمة، حيث يقع الناس في شرك بذكاء من خلال قوانين بالكاد يفهمونها. تشير التقديرات الحالية إلى أن حوالي ثلاثين مليون قضية معلقة في المحاكم الهندية في أي وقت من الأوقات. بافتراض أن عشرة أشخاص على الأقل يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بكل قضية، هذا يعني أن ما يقرب من ثلاثمائة مليون شخص في بهارات مثقلون باستمرار بالهموم القانونية. ليس من المستغرب إذن أن ظروفهم لا تتحسن، على الرغم من الخطاب المستمر حول ما يسمى "النمو الشامل" الذي نسمعه عاماً بعد عام.

حقيقة أننا لم نحقق بعد التحرير الحقيقي واضحة في حياتنا اليومية. قبل 15 أغسطس 1947، كانت الاحتجاجات السلمية والعنيفة ضد الحكم البريطاني شائعة، وكانت الشرطة الملكية ترد بشكل روتيني باضطهاد وحشي لمناضلي الحرية. كان هذا مفهوماً في ذلك الوقت، حيث كانت الشرطة، بصفتها خداماً للتاج، مُلزمة بالتصرف بقسوة لحماية مصالح السيّد. ومع ذلك، من المقلق للغاية أن الفظائع الشرطية المماثلة لا تزال منتشرة حتى بعد أن يُفترض أن بهارات مستقلة سياسياً. إذا كان هذا الاستقلال حقيقياً، فمصالح من تحمي الشرطة الآن؟ إذا كانت الديمقراطية قد جعلت الشعب حقاً أسياد الأرض، فلماذا يحتج هؤلاء الأشخاص أنفسهم؟ إذا كنا، كما في الديمقراطية، نحن واضعي القوانين، فما الذي يُجبرنا على خرق القوانين التي وضعناها بأنفسنا؟ لقد حان الوقت لمواجهة هذه الأسئلة مباشرة، وعلينا - نحن شعب هذه الأرض، جميعنا، ببساطة كبشر - أن نفعل ذلك بأنفسنا.

في هذا السياق، يجب أن ندرس المعنى الحقيقي لكلمة "بلد". الإقليم الذي يسكنه بشر هو ما نسميه "بلداً". بدون بشر، لا يمكن أن يوجد بلد. على سبيل المثال، على الرغم من اتساعه الشاسع، فإن القمر ليس بلداً لأنه غير مأهول. يُوضح هذا العلاقة الوثيقة بين "البشر" و"البلد". منطقياً، إذن، يجب أن يُعبّر تطور البلد عن تقدم شعبه، حيث لا يمكن أن يتقدم بلد بينما يترك وراءه أولئك الذين يُشكّلونه. يُزعم غالباً أن غالبية الناس في هذا البلد "متأخرون" على مقياس مصطنع للتقدم. إنه تحريف مُتعمّد. لإدامة هذا التمييز المُصطنع، تُحفظ الغالبية عمداً في حالة حرمان. منذ البداية الأولى للمجتمع، زُرعت بذور التمييز بعناية لضمان أن يتمكن قلة مُتميّزة من جني فوائد عمل الجماهير الكادحة.

إذا اتحد الأشخاص الذين لا غنى عن عملهم ككلٍّ مُتماسك، فلن يتمكن القلة المُتميّزة من الحفاظ على هيمنتهم على الغالبية العُظمى من المجتمع. لذلك، من خلال تعزيز التمييز بين السكان، فقد تحولوا إلى أفراد مُشتّتين ضعفاء. على هذا النحو، نادراً ما يجرؤون على التشكيك في المعاناة التي تحمّلوها لقرون. سيستمر هذا النمط ما لم يتم تغيير بعض الأفكار التقليدية الراسخة بعمق بشكل جذري - والقوة لإحداث هذا التغيير تقع على عاتق الشعب نفسه. لتغيير البلد، يجب على المرء أولاً أن يُغيّر نفسه، الأمر الذي يتطلب القدرة على التفكير المُستقلّ. ولكن بدون بشر، فإن مفهوم البلد نفسه لا معنى له. لذلك، بالنسبة لأي عمل بشري

داخل بلد ما، يتحمل الشعب نفسه المسؤولية. بما أن "نحن" هي صيغة الجمع لـ "أنا"، فأنا، في جوهري، البلد. لقد خلقته مُباشرة. بدوني، لا يمكن أن يكون هناك بلد!

قد يسألُ شخصٌ: "هل يمكنُ لمثلِ هذه الفكرةِ الصغيرةِ ظاهرياً أن تُحسّنَ حقاً الوضعَ الحاليَّ للبلد؟" الجوابُ هو نعمٌ قاطعٌ لأنَّ تغييراً في "أنا" يعني حتماً تغييراً في البلد. حتى ذلك الحين، قد يعترضُ شخصٌ ما: "إذا كانت هذه الفكرةُ قويةً للغايةِ، لكانت بؤسُ الشعبِ قد انتهت منذُ زمنٍ بعيد. إلى جانبِ ذلك، فقد تقدّمَ البلدُ بشكلٍ كبير، حتى أنّهُ حقّقَ تقدماً ملحوظاً في تكنولوجيا الفضاء. بمنطقِكَ، يجبُ أن يعني هذا تحسّناً كبيراً في الظروفِ المعيشيةِ للشعب". رداً على ذلك، يجبُ أن نُقرَّ بأنَّ فوائدَ هذا التقدّمِ يتمتّعُ بها جزءٌ صغيرٌ فقط من السكان، بينما تظلُّ الغالبيةُ العُظمى مُستبعدة. لا يزالُ الجوعُ وسوءُ التغذيةِ والانتحارُ مُتفشّيةً بينَ الغالبية. السببُ الجذريُّ لهذا التفاوتِ هو ببساطةٍ أنَّ فكرةَ "أنا البلد" لم تتغلغلْ في المجتمعِ بعد.

إنَّ هذا النقصَ في الوعي هو بالضبط ما يمنعُ تغيّرَ وضعِ البلدِ المُزري. إذا استيقظَ الشعبُ على هذا الإدراك، فسيُحدثُ بلا شكٍّ اضطراباً كبيراً في نظامٍ اجتماعيٍّ مبنيٍّ على الاستغلالِ الوحشيّ. لمنعِ حدوثِ مثلِ هذا السيناريو، يرفضُ عددٌ قليلٌ من المُستغلّينَ هذه الفكرةَ عمداً باعتبارِها يوتوبية. إنّهم يخشونَ أن ينهارَ صرحُهم الفاسدُ بأكملِهِ كبيتٍ من ورقٍ إذا أدركَ الشعبُ مكانتَهُ الحقيقيةَ في المجتمع. لكنَّ الحقيقةَ هي أنَّ هذه الفكرةَ ليست فقط غيرَ يوتوبية، بل هي أيضاً طريقةٌ بسيطةٌ بشكلٍ ملحوظٍ لتفكيكِ هذا النظامِ المُسمّى مُتحضّراً. لإبقاءِ هذا الطريقِ الواضحِ مخفياً، بُذلت جهودٌ منذُ البدايةِ لإبقاءِ غالبيةِ الناسِ في ظلامِ الأميةِ والفقر. لقد حانَ الوقتُ الآنَ لإيجادِ مخرجٍ، ويجبُ أن نسعى جميعاً نحو هذا الهدف، لأنّنا نحنُ التجسيدُ الحقيقيُّ لهذا البلد!

لفهمِ الوضعِ في هذا البلدِ دونَ اللجوءِ إلى نظرياتٍ مُعقّدة، لِنستخدمْ تشبيهَ منزلٍ كبيرٍ يستضيفُ احتفالاً حافلاً. إنّهُ وقتُ الليل، والمنزلُ مُضاءٌ بشكلٍ ساطع، والضيوفُ يستمتعونَ بأنفسِهم. فجأةً، بقصدٍ خبيث، يُقطعُ شخصٌ ما إمدادَ الطاقةِ الرئيسيّ. ينغمسُ المنزلُ بأكملِهِ في الظلام، وتندلعُ الفوضى على الفور. يشعرُ الناسُ بالخوفِ ويُحاولونَ الهروب، لكنَّ الظلامَ يُعيقُهم، ممّا يُؤدّي إلى الارتباكِ

والذعر. يتعثّرونَ ببعضِهم البعض، تنقلبُ الأثاث، وتسودُ حالةٌ من الفوضى العامة. السؤالُ إذن هو: كيفَ نهربُ من هذه الفوضى التي تبدو لا نهايةَ لها؟

بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية بالكهرباء، قد يبدو حلُّ هذه الفوضى صعباً للغاية. قد يُرجعُ البعضُ الوضعَ إلى سماتٍ بشريةٍ سلبيةٍ مثلَ اللؤمِ والأنانية. ومع ذلك، فإنَّ الحلَّ بسيطٌ بشكلٍ ملحوظ: كلُّ ما يحتاجُهُ المرءُ هو إعادةُ تشغيلِ مفتاحِ الطاقةِ الرئيسيّ. إنَّ مُجرّدَ عودةِ الضوءِ ستبددُ على الفورِ الفوضى التي سببها الظلام. بالمثل، فإنَّ السببَ الجذريَّ لجميعِ المشاكلِ في هذه الأرضِ الشاسعةِ يكمنُ في ظلامِ الجهلِ داخلَ عقولِنا. ما لم يتمَّ القضاءُ على هذا الجهل، ستستمرُّ هذه المشاكلُ إلى أجلٍ غيرِ مُسمّى، وسنستمرُّ في قتالِ بعضِنا البعضِ كأعداء، غيرَ قادرينَ على التعرّفِ على بعضِنا البعضِ كأصدقاءَ في الظلام. لكن يجبُ أن نفهم: لم يُطفئ أحدٌ الضوءَ عمداً. في تاريخِ الحضارةِ الإنسانيةِ، لم يتمَّ تشغيلُ نورِ الوعي الكاملِ حقاً. هذا هو السببُ في حرمانِ معظمِ الناسِ في العالمِ من التفكيرِ المُستقلّ. ومع ذلك، نحنُ مُصمّمون على تكريسِ أنفسِنا لهذه المُهمةِ التي تبدو مُستحيلةً المتمثلةِ في أن نُصبحَ واعينَ بقوتِنا الداخليةِ الحقيقية. والوقتُ لذلك هو الآن.

للبدءِ، لِنُفكّر في اسمِ هذا البلد. منذُ العصورِ القديمةِ، كان يُعرفُ باسمِ "بهاراتفارشا". ازدهرت حضارةٌ على ضفافِ نهرِ السند، الذي أصبحَ يُعرفُ في اللغاتِ الأجنبيةِ باسمِ حضارةِ وادي السند. ومع ذلك، حتى قبلَ صعودِ هذه الحضارة، كانت حضارةٌ مُتقدّمةٌ للغايةِ موجودةً بالفعلِ في الجزءِ الجنوبيِّ من هذه الأرض، كما يتضحُ من الأوصافِ في ملحمةِ رامايانا. ومع ذلك، فإنَّ الغزاةَ الأجانبَ، لأغراضِهم، صاغوا مُصطلحَ "حضارةِ وادي السند" ليشملَ الأرضَ بأكملِها وأطلقوا على البلادِ اسمَ "الهند". من الغريبِ أنّه حتى بعدَ "الاستقلال"، لا تزالُ هذه الأرضُ القديمةُ العظيمةُ تُسمّى رسمياً "الهند". في حينِ أنَّ الأفرادَ قد يكونُ لديهم أحياناً أسماءٌ مُتعدّدة، كيفَ يمكنُ لأرضٍ واحدةٍ أن يكونَ لها اسمانِ رسميان: "الهند" و"بهارات"؟

يوجدُ مثالٌ صارخٌ على خضوعِنا المُتأصّلِ بعمقٍ داخلَ الدستورِ نفسِهِ، حيثُ يُطلقُ على البلادِ اسمُ "الهند، أي بهارات". من الواضحِ أنَّ الصياغةَ ليست "بهارات، أي الهند". تُعطى الأولويةُ لاسمِ "الهند"، على ما يبدو لتسهيلِ الأمرِ

على حُكّامِنا البريطانيينَ السابقين. بما أننا نُعلنُ أنفسَنا مُستقلينَ حقاً، يجبُ أن نعتمدَ "بهارات" كالاسمِ الوحيدِ لبلدِنا، رافضينَ "الهند". درسَ الكثيرون "المهابهارات"، لكن لم يسمع أحدٌ قط بشيءٍ يُسمّى "مهاإنديا". لِنطرحْ مُصطلحَ "الهند" من بهاراتِنا، لأنّهُ ليس أكثرَ من علامةٍ على استعبادِنا في الماضي.

لأنَّ شمعةَ الوعي الحقيقي لم تُوقَد أبداً، لم يشعرِ الناسُ بالحريةِ حقاً. منذُ البدايةِ الأولى للمجتمعِ المُنتظم، وُضعت سلطةُ التحكّمِ في أيدي "الملك". أصبحت أوامرُهُ قانوناً؛ كلمتُهُ كانت الأخيرة. لكنّنا لا نُدركُ أنَّ "مُلكَ" الملكِ نفسَهُ، المصدرَ المفترضَ لجميعِ القوانين، هو في حدِّ ذاتِهِ غيرُ شرعيٍّ بشكلٍ أساسيّ. لِنُكرّر: سنتناولُ هذه المسألةَ مُباشرةً، دونَ اللجوءِ إلى نظرياتٍ مُعقّدةٍ أو أنيقة.

لتوضيحِ ذلك، لنتخيّل يوماً في عصورِ ما قبلَ التاريخ، حتى قبلَ تشكيلِ المجتمعِ البشريّ. يتدفّقُ نهرٌ صغيرٌ، وعلى ضفّتِهِ تقفُ شجرةُ مانجو. رجلٌ يتسلّقُ الشجرةَ، ويقطفُ المانجو. على بُعدِ مسافةٍ قصيرةٍ، رجلٌ آخرُ يصطادُ السمك. يظهرُ رجلٌ ثالثٌ بعدَ ذلك. بعدَ مُلاحظتِهم للحظةٍ، يقتربُ من الرجلِ في الشجرةِ ويسألُ: "ما الذي تقتطفُهُ يا صديقي؟" يُجيبُ الرجلُ: "فاكهة. هل تودُّ تجربةَ واحدة؟" يأخذُ الغريبُ مانجو ناضجةً، يجدُها لذيذةً، يشكرُ "رجلَ المانجو"، ثم يذهبُ إلى الصياد. بعدَ تبادلٍ مُماثل، يتلقّى سمكةً كهديةٍ ويشكرُ "رجلَ السمك".

في اليومِ التالي، يعودُ الغريبُ، هذه المرّةِ مع صديق. يزورون أولاً قاطفَ المانجو. عندَ معرفةِ أنَّ القادمَ الجديدَ يريدُ أيضاً تجربةَ المانجو، يُشاركُ الرجلُ في الشجرةِ فاكهتَهُ بحماسٍ أكبر، يشعرُ بالفخرِ للقيامِ بذلك. ثم يُكرّرون العمليةَ نفسَها مع رجلِ السمك. لاحظ أنّهُ باستهلاكِ المانجو والسمكِ دونَ أيِّ مجهود، يكسبُ الغرباءُ ضعفَ طاقةِ الكادحينِ تقريباً. يبذلُ الكادحون نصفَ طاقتِهم تقريباً في تسلّقِ الشجرةِ أو صيدِ السمك، بينما لا يبذلُ الغرباءُ شيئاً. بهذه الطريقةِ، من خلالِ الخداع، يُصبحُ الشخصُ الثالثُ تدريجياً أكثرَ قوةً من خلالِ استهلاكِ ثمارِ عملِ الآخرين. مع نموِّ قوتِهِ ونفوذِهِ، يبدأُ الناسُ في الخوفِ منه. ما كان يُعطى ذاتَ مرّةٍ كخدمةٍ مجانيةٍ يُصبحُ "مالَ حمايةٍ" إجبارياً بمرورِ الوقت، ممّا يُؤدّي في النهايةِ إلى تأسيسِهِ كواضعِ قوانينَ والملك. هذا يُشكّلُ بدايةَ استغلالِ الملكِ للشعبِ تحتَ ستارِ "حُكمِ القانون".

بدأ هذا الفردُ الماكرُ "مُلكَهُ" من خلالِ الخداع - بعبارةٍ أخرى، بشكلٍ غيرِ قانونيّ. ما بدأ كأعمالِ خيريةٍ، تُقدّمُ عن حُسنِ نيّة، تحوّلَ إلى جمعٍ قسريٍّ للإيراداتِ، أو الضرائب. تمَّ تنفيذُ سياساتٍ مُختلفةٍ بمرورِ الوقتِ لضمانِ الجمعِ السلسِ لهذه الضرائبِ من السكان. أحدُ هذه الأنظمةِ، الذي ارتفعَ الآنَ إلى مرتبةِ شبهِ الكتابِ المُقدّس، يُسمّى علم الاقتصاد. بما أنَّ "القوةَ هي الحق" هو المبدأُ السائد، لا يمكنُ للملكِ أن يفعلَ الخطأَ ويُعتبرُ دائماً صحيحاً بشكلٍ لا يرقى إليهِ الشكّ. بما أنَّ أمرَ الحاكمِ هو القانون، فإنَّ الرعايا المُلتزمينَ بالقانونِ مُلزمون بإطاعةِ الملك.

لم يقبلِ الناسُ بسيادةِ الملكِ طواعيةً؛ لقد أُجبروا على الخضوعِ بالقوةِ الغاشمة. ومع ذلك، يُدركُ الملكُ تماماً أنَّ وجودَهُ يعتمدُ كلياً على وجودِ رعايا مُطيعين. حقيقةُ أنَّ هؤلاءِ الرعايا لا يُدركونَ أنَّهم المصدرُ الحقيقيُّ لكلِّ قوة، وأنّهم جميعاً مُتساوون وينتمون إلى نفسِ العائلةِ البشرية، قد خلقت انقساماً بينهم منذُ البدايةِ الأولى لهذا النظامِ الاستغلاليّ. بالإضافةِ إلى الفروقِ بينَ الأغنياءِ والفقراء، المُتعلّمينَ وغيرِ المُتعلّمين، العُليا والدُنيا، تمَّ تصنيعُ عددٍ لا يُحصى من الفئاتِ الاصطناعيةِ بدقةٍ، واختراعُ دياناتٍ وطبقاتٍ وما إلى ذلك. بهذه الطريقةِ، انقسمَ الناسُ إلى مجموعاتٍ لا حصرَ لها، انقساماتٍ لم تكن موجودةً أبداً ولا يمكنُ أن توجدَ في الطبيعة. الرعايا السُذّج، المنشغلون بالاقتتالِ الداخليِّ الذي لا معنى له، فشلوا في إدراكِ هذه المناورةِ الماكرةِ من قِبلِ الملك. هكذا استهلكت مخالبُ النظامِ الملكيِّ المجتمعَ البشريَّ بالكامل. في ضوءِ هذا، من المُهمِّ إدراكُ أنَّ مُصطلحَ "فقير" تسميةٌ خاطئة. تقليدياً، يُوصفُ الشخصُ بأنّهُ "فقير" إذا كان يُكافحُ يومياً من أجلِ البقاءِ الأساسيّ - على سبيلِ المثال، عاملُ منجمِ فحم. يُخاطرُ بحياتِهِ كلَّ يوم، وينزلُ إلى المنجمِ لاستخراجِ الفحم. بدونِ الفحم، هل يمكنُ أن تكونَ هناكَ محطاتُ طاقةٍ تعملُ بالفحم؟ هل يمكنُ أن توجدَ الصناعاتُ الضخمةُ التي تعتمدُ على الفحمِ؟ في النهايةِ، المصدرُ الحقيقيُّ لهذه الثروةِ الهائلةِ هو ذلك العاملُ "الفقير" بالذات. كيفَ نجرؤُ إذن على تسميةِ مُنشئِ هذه الثروةِ الهائلةِ "فقير"؟

لِنُفكّر الآنَ في كلمةِ "غيرُ مُتعلّم". كيفَ لنا، نحنُ المُسمّونَ "مُتعلّمين"، أن نصفَ مُزارعاً أو صانعَ أحذيةٍ بأنّهُ غيرُ مُتعلّم؟ لا يخطرُ ببالِنا أبداً أننا، الذين نتباهى بتعليمِنا، لا نستطيعُ أداءَ المهامِ التي يُؤدّيها المُزارعُ أو صانعُ الأحذيةِ بسهولة.

ألسنا إذن أيضاً أُمّيينَ في مهاراتِهم؟ السببُ في افتقارِهم غالباً إلى التعليمِ الرسميِّ هو أنَّ هذه الفُرصَ قد حُرموا منها. إنّهُ أشبهُ بكسرِ ساقِ شخصٍ ما عمداً ثم الرثاءِ لهُ على "سوءِ حظّه".

تبعت ما يُسمّى بالديمقراطيةِ النظامَ الملكيّ. مدفوعينَ بالحسدِ على سلطةِ الملك، تآمرَ أفرادٌ مُعيّنونَ للاستيلاءِ على السلطة. لقد فهموا أنَّ القوةَ الحقيقيةَ تكمنُ في الشعب، لذلك استخدموا كلمةَ "ديموس" (الشعب) في "الديمقراطية"، ظاهرياً لنقلِ فكرةِ أنَّ الشعبَ يُديرُ شؤونَ البلادِ مُباشرةً. ومع ذلك، فإنَّ الواقعَ هو أنَّ "الديمقراطية" هي ببساطةٍ شكلٌ آخرُ من أشكالِ النظامِ الملكيّ. الفرقُ الوحيدُ هو أنّهُ بدلاً من ملكٍ واحدٍ، كما في النظامِ الملكيّ، هناكَ العديدُ من "الوزراء" في "الديمقراطية".

مثلما كان يجبُ الحفاظُ على قيودِ العبوديةِ لفرضِ سلطةِ الملك، كذلك أيضاً، في ما يُسمّى بالديمقراطيات، تمَّ الاحتفاظُ بجميعِ قوانينِ الحقبةِ الملكيةِ لضمانِ النهبِ المُستمرِّ للشعب. نتيجةً لذلك، تظلُّ وظيفةُ الشعبِ كمُزوّدينَ للثروةِ دونَ تغيير، تماماً كما كانت في عهدِ النظامِ الملكيّ. لذلك، فإنَّ الفكرةَ التي تُطرحُ على نطاقٍ واسعٍ بأنَّ "نحنُ جميعاً مُلوك" في الديمقراطيةِ هي مُجرّدُ خيالٍ شاعريّ، لا أساسَ لهُ من الواقع. في "الديمقراطية"، يُقالُ إنَّ مُمثّلي الشعبِ سيُوجّهونَ شؤونَ البلاد، لكن في الواقع، فإنَّ أفراداً مُعيّنينَ اختارتهم الأحزابُ السياسيةُ هم الذين "يحكمون" البلاد. ليس من قبيلِ الصدفةِ أننا ما زلنا نستخدمُ مُصطلحَ "الحزبُ الحاكم". لا أحدَ يتساءلُ كيفَ يمكنُ أن يوجدَ "حُكّام" بعدَ تحقيقِ "الحرية"، أو حتى عن مدى ملاءمةِ كلمةِ "حكومة" في "الديمقراطية".

تُجرى الانتخاباتُ في هذا البلدِ وفقاً لقانونِ تمثيلِ الشعبِ لعام 1951، لكنَّ أولئكَ الذين "يتنافسون" في هذه الانتخاباتِ ليسوا مُمثّلينَ حقيقيينَ للشعب. في جميعِ الحالاتِ تقريباً، يُسيطرُ عليهم حزبٌ سياسيٌّ أو آخر. لذلك، تقعُ مسؤوليّتُهم الأساسيةُ على عاتقِ حزبِهم، وليس على عاتقِ الشعب. من المعقولِ افتراضُ أنَّ جميعَ مُرشّحي الانتخاباتِ يُعطون الأولويةَ لرفاهيةِ مواطني البلاد. من المعقولِ أيضاً توقّعُ أن يكونَ لدى الأحزابِ السياسيةِ خططٌ واضحةٌ ومُحدّدةٌ لتحقيقِ هذا الهدف. إذا كان هذا صحيحاً، فلماذا توجدُ مُنافسةٌ شديدةٌ لـ "الفوز" بالانتخابات؟ لِنأخذْ تشبيهاً بسيطاً: إذا كان عدّةُ أشخاصٍ يُناقشون أفضلَ لونٍ لطلاءِ منزلٍ، فقد

يقترحُ أحدُهم الأبيض، وآخرُهم الوردي، وثالثُهم الرمادي. ومع ذلك، فمن المفترضِ أن يشتركوا جميعاً في الهدفِ المُشتركِ المتمثلِ في جعلِ المنزلِ يبدو جميلاً. إذا لم يكونوا أعداءً، فلماذا لا توجدُ روحُ التعاونِ نفسُها في السياسة؟ ذلك لأنَّ الحفاظَ على العداءِ المُتبادلِ ضروريٌّ لإدامةِ الوضعِ الراهنِ الاستغلاليّ. لذلك، من الواضحِ أنّهُ بدونِ تغييرٍ جذريٍّ في نظامِ الدولة، فإنَّ التقدّمَ الحقيقيَّ وتحسينَ وضعِ الشعبِ مُستحيلان. لتحقيقِ هذا التغيير، يجبُ علينا أولاً القضاءُ على مصادرِ ضعفِنا.

نتساءلُ غالباً كيفَ يمكنُ لفردٍ واحدٍ أن يُغيّرَ جمودَ نظامٍ بأكملِهِ. أولاً، نفشلُ في إدراكِ أنَّ الوضعَ الحاليَّ للبلادِ هو نتيجةٌ مُباشرةٌ لعدمِ فِعلِنا الجماعيّ. سينتهي هذا الجمودُ حتماً بمُجرّدِ أن نبدأَ في التحرّك. ثانياً، أنا لستُ وحدي. أكثرُ من مليارٍ وثلاثمائةِ مليونٍ "أنا" يُشكّلون معاً "الهند" في الوقتِ الحاضر. كلُّ "أنا" مُرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالآخرين، تماماً مثلَ الخلايا التي لا حصرَ لها التي تُشكّلُ جسمَ الإنسان. عندما يُصابُ الجسمُ، يتفاعلُ الجسمُ بأكملِهِ في وقتٍ واحد، وتعملُ تريليوناتُ الخلايا معاً للدفاعِ ضدَّ العدوان. يُوضّحُ هذا الطاقةَ الهائلةَ لخليةٍ واحدةٍ عندَ ارتباطِها بخلايا أخرى. بالمثل، كلٌّ منّا هو خزانٌ شاسعٌ لقوةٍ هائلة، لا نُدركُها إلى حدٍّ كبير.

عندما يُدركُ جميعُ سكانِ هذه الأرضِ أننا جميعاً أعضاءٌ في نفسِ العائلةِ وأننا نُكمّلُ بعضُنا البعض، سيستيقظُ وعيُنا الجماعيّ. تماماً كما هو الحالُ في عائلةٍ مثالية، لا مكانَ للفساد، بالمثل، لن يكونَ هناكَ سببٌ لوجودِ الفسادِ في البلاد. تماماً كما تُشاركُ جميعُ أفرادِ العائلةِ في مُشكلةٍ ما، سنُشاركُ نحنُ أيضاً في كلِّ مُشكلةٍ تنشأُ في أيِّ جزءٍ من البلاد. لن يجوعَ أحدٌ في أيِّ مكان. سيقضي هذا في الوقتِ نفسِهِ على جميعِ أسبابِ الكراهيةِ أو الحسدِ أو الغيرةِ من عقولِ الناس.

علاوةً على ذلك، بما أنَّ مكانةَ الإنسانيةِ في العالمِ تُعتبرُ ذاتَ أهميةٍ قصوى، يجبُ أن يحتلَّ المالُ مكانةً تابعة. ومع ذلك، فإنَّ العكسَ هو الصحيحُ في الواقع، لذلك يجبُ علينا إعادةُ تقييمِ دورِ المالِ بوعي. لا ينبغي أن يكونَ هناكَ شيءٌ فوقَ الإنسانية، ولا حتى المال. بما أنَّ "الديمقراطية" تسميةٌ خاطئة، فلنُعطِ هذا النظامَ المثاليَّ اسماً جديداً. بما أنَّ وجودَ الشعبِ يُشكّلُ بلداً، فقد صغنا مُصطلحَ

"GANASATTA" باللغةِ البنغاليةِ للدلالةِ على أنّهُ في دولةٍ كهذه، سيلعبُ الشعبُ الدورَ الأسمى في كلِّ جانبٍ من جوانبِ إدارةِ البلاد.

في ما يُسمّى "ديمقراطية"، يقتصرُ دورُ الشعبِ على "ناخبين" أو "مُنتخبين"، بينما السلطةُ الفعليةُ للحُكمِ عليهم تقعُ على عاتقِ المُمثّلينَ "المُنتخبين". بمُجرّدِ أن يتمَّ "انتخابُ" هؤلاءِ المُمثّلينَ - بأيِّ وسيلةٍ كانت، عادلةً أو خبيثة - فإنّهم يستولون على السيطرةِ الكاملةِ على النظام، ويُصبحُ الشعبُ مُجرّدَ مُراقبينَ صامتينَ لبؤسِهم.

في ظلِّ GANASATTA، سيتمُّ تغييرُ هذه الحالةِ بشكلٍ جذريّ. سيُمارسُ الشعبُ قوّتَهُ الحقيقيةَ حتى بعدَ الانتخابات. سيتمُّ سنُّ تعديلٍ مُناسبٍ لقانونِ الانتخاباتِ من قبلِ السلطاتِ المُختصة، ممّا يضمنُ أن يحتفظَ المُمثّلُ المُنتخبُ بمنصبِهِ فقط برضا الناخبين. هذا يعني أنَّ الشعبَ سيتمتّعُ بسلطةِ استدعاءِ المُمثّلِ المُنتخبِ متى ما رأوا ذلك ضرورياً، ممّا يقضي على الفسادِ من جذورِهِ بشكلٍ فعّال. حتى إمكانيةُ هذا الاستدعاءِ ستُحسّنُ الوضعَ بشكلٍ كبيرٍ من خلالِ إرسالِ رسالةٍ واضحةٍ إلى أولئكَ الذين في السلطة.

بمُجرّدِ أن تُؤسّسَ GANASATTA بشكلٍ راسخ، سيدركُ كلٌّ منّا تدريجياً أنَّ وجودَنا يعتمدُ كلياً على رفاهيةِ الآخرين. لسنا فوقَ أو تحتَ أيِّ شخصٍ آخر؛ الجميعُ مُهمّونَ على قدمِ المساواة. نتيجةً لذلك، لن تكونَ هناكَ عداوةٌ بينَنا، تماماً كما لا توجدُ عداوةٌ بينَ تريليوناتِ الخلايا في جسمِ الإنسان. من الضروريِّ أن نتذكّرَ أنَّ القدمَ والدماغَ وكلَّ جزءٍ آخرَ من الجسمِ مُكوّنةٌ من الخلايا نفسِها، ممّا يجعلُها حيويةً على قدمِ المساواة. ومع ذلك، فإنَّ هذا الانسجامَ الطبيعيَّ غائبٌ في المجتمعِ البشريّ. السببُ بسيط: منذُ قديمِ الأزل، لمنعِ الشعبِ من الاتحاد، تمَّ خلقُ انقساماتٍ بشكلٍ مصطنعٍ من قبلِ "الملوك" من خلالِ تسمياتٍ وتصنيفاتٍ سطحية. هذا هو السببُ في أنَّ الإنسانَ الحقيقيَّ يظلُّ مخفياً تحتَ الشعارِ المُضلّلِ مُتعدّدِ الألوانِ "الوحدةُ في التنوّع". عندما يستيقظُ هذا الإنسانُ الحقيقيُّ ويُسيطر، ستُؤسّسُ GANASATTA، وفي GANASATTA تكمنُ مُستقبلُ العالم.

لإنشاءِ نظامٍ اجتماعيٍّ كهذا، تمَّ تشكيلُ حزبٍ سياسيٍّ يُسمّى "Mai Hee Bharat" (أنا بهارات). لأننا مُقتنعون بأنَّ جميعَ سكانِ هذه الأرضِ ينتمون إلى

نفسِ العائلة، لا يمكنُ أن تكونَ هناكَ عقباتٌ حقيقية، حيثُ نرغبُ جميعاً في التقدّمِ الشاملِ للبلاد. انضموا إلينا من فضلكم، ولنَسِرْ قُدُماً معاً. سيكونُ مُستقبلُ هذا البلدِ - وهو أيضاً مُستقبلُنا - تماماً كما نتصوّره، لأنّهُ بدونِنا - بدوني - لا وجودَ لبهارات.

أنا بهارات

مقتطف من دستور "أنا بهارات

المادة الثانية: الأهداف والغايات

الهدف المركزي للحزب هو دمج جميع سكان بهارات في عائلة واحدة كبيرة. يجب الاعتراف بجميع أفراد هذه العائلة فقط كبشر طبيعيين أفراد متساوين في جميع النواحي، بغض النظر عن أي علامات تمييز خارجية ومصطنعة مفروضة عليهم تتعلق بالدين أو العرق أو الطبقة أو الجنس أو الوضع الاجتماعي، وما إلى ذلك، التي تبقيهم منقسمين دائمًا فيما بينهم.

يؤمن الحزب إيمانًا راسخًا بأن السبب الجذري لمعاناة البشر الذين يسكنون بهارات يكمن في حقيقة أن الغالبية العظمى منهم يُبعدون دائمًا عن التيار الرئيسي لعملية صنع القرار، بينما قلة قليلة تتلاعب بشؤون البلاد حسب اختيارها الخاص متجاهلة بقية السكان كمجرد أرقام بدلاً من بشر أذكياء. نظرًا لمرور عقود دون إحداث أي تغيير مادي، فقد حان الوقت إذن لأن يتولى الناس أنفسهم زمام الأمور مباشرة حتى تتفوق بهارات في كل مجال.

فقط بوجود السكان البشر، تتحول منطقة ما إلى بلد، وبالتالي فإن كل فرد من سكان هذا البلد هو في الواقع مرادف لبهارات. بمثل هذا الإدراك بأنه هو نفسه بهارات، يمكن أن يغرس ثقة هائلة في كل فرد ليتقدم بكل سرور في المهمة المقدسة لبناء الأمة. ومن هنا جاء اسم الحزب "أنا بهارات" (MAI HEE BHARAT).

انطلاقًا من هذا الموضوع المركزي، سيتخذ الحزب الإجراءات التالية:

- إيلاء أقصى درجات الاحترام لسيادة الإنسان الفرد الحر وإدراك أن لكل منهم تراثًا مشتركًا وهو أحد أسياد هذه الأرض التي لا يتحرك فيها شيء دون أمره الصريح؛
- أن الفقر والأمية والتمييز الاجتماعي، وما إلى ذلك، ليست سوى مكونات للاحتكاك تسبب العداوة بين الأفراد، يتم إنشاؤها عمدًا لإبقائهم تحت سيطرة دائمة للاستغلال؛
- أن الفرد الذي يوصف بأنه فقير ليس فقيرًا، بل على العكس من ذلك، هو المصدر الوحيد للثروة؛
- أن وسائل استعباد الرعايا التي وضعت خلال الحكم الاستعماري تحت اسم ما يسمى "القوانين" لا تزال سارية المفعول بكامل قوتها بكل مخالبها الماصة للدماء، على الرغم من أن الناس يُقال إنهم أحرار؛
- إدراكًا أيضًا أن أي نظام قائم يجب أن يخضع لرغبات الشعب المشتركة ولا يمكن أن يعمل كوسيلة للهيمنة، سيكون "أنا بهارات" فعالًا بحماس من جميع النواحي لتغيير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية السائدة بشكل جذري من خلال دعوة كل ساكن في بهارات للتقدم بكل سرور والاهتمام بشؤون البلاد من موقع قوة وثقة.